









**EUROMED SOCOMARE LINE**

تعلن عن وصول الباخرة C.V. HIBA من رافينا الى مرفأ طرابلس في 17.4.87

لزيادة من المعلومات الرجاء الإتصال بالوكلاء

North Shipping Group S.A. Beirut - Lebanon

**Now! It's easy to have the whole Apple...**

**The Apple IIc Personal Computer.**

**Unique package offer:** Now is the time to lay your hands on an Apple IIc personal computer at a very special price.

Package includes:

- \* 128 K Apple IIc
- \* 143 K Disk Drive
- \* 9" Monitor
- \* Monitor Stand
- \* 10" Scribe printer (120C PS)

APPLEWORKS - A comprehensive range of software including:

- a) Data base
- b) Spread sheet
- c) Word processing

\* Arabic capability with 'Diwan Shell'.

**\$1399**

For further information, contact authorised APPLE dealers at the following addresses:

<b>BUSINESS GROUP S.A.R.L.</b> Jal El Dib Center P.O. Box 165168 Beirut - Lebanon Tel: 416670	<b>COMPUTERKINIX</b> Hakim Bldg. - Tabet St. Verdun Beirut - Lebanon Tel: 814338-814340	<b>SECUCARD</b> J.R. Center, 9th floor Jal El Dib Antelias - Lebanon Tel: 403340/1/2
---	---	--

# في ذكرى سقوط "أول شهيد للمقاومة اللبنانية" رئيس الكتائب: نعمل لسلام حق غير مزيف ونتمسك بالمقاومة والدفاع عن النفس والحقوق



في شارع الجميل في عين الرمانة، وفي مقدم الحضور الدكتور كرامه والكبير أبو ناصر وموسى جوي الكاتيب و "الفرقة".

امس الأحد 13 نيسان 1987، اليوم الأول من السنة الثمانية عشرة لذكرى حرب الكتلان الدكتور ابي كرامه، في ذكرى سقوط "أول شهيد للمقاومة اللبنانية" مفوض القوى النظامية لفرقة الرمانة الكاتيب جوي كرامه، أعلن الدكتور كرامه "العمل من أجل السلام الحق لا السلام المغفول أو المزيف"، وندد على "الدفاع عن النفس"، وأن "لا سلام ترتجيه أو تتوقعه. اننا ندافع عن انفسنا وفي الوقت ذاته نطالب بحقنا في سلام حقيقي للبلد، وفي الحريات والسيادة". وندد بالتوصل الى "حل دولي في السلام الحق".

الحادية عشرة قبل الظهر، اصيا قسما الشياح - عين الرمانة وفرن الشياح الكاتيبان، ذكرى ابو عاصي وعلى نية شهداء القسامين، في احتفال اقيم في شارع الشيخ بيار الجميل في عين الرمانة.

حضر الاحتفال الى رئيس الحزب، رئيس مجلس القاطنين الدكتور فؤاد ابو ناصر، رئيس مجلس الامن الكاتيب احمادي سامي الخوري ممثلا رئيس الهيئة التنفيذية لـ "القوات اللبنانية" الشياح سمير جويج. فؤاد الكاتيب السياسي السيدان بيار الصايغ وشاكر عون، المفتش العام للقوى النظامية بطرس خوند، نائب رئيس مجلس الامن السيد جويج الباس، رئيس القلم السيد الكاتيب المشايح انطوان غانم، رئيس قسم الشياح - عين الرمانة السيد بيار بطرس، رئيس قسم فرن الشياح السيد مجيد العلي، رئيس الهيئة الثالثة في "القوات اللبنانية" السيد انطوان ابو جينة ("زور")، الدكتور انطوان بعلقاني، المفتش العام لمجلس الامن السيد ناجي بطرس.

وخطب ايضا مدير الدفاع المدني السيد ايلي حنين وارملا ابو عاصي

**"المقاومة والسلام"**

بعد عرف نعيه الموت، توجه الدكتور كرامه والمسؤولون الحزبيين الى مقر المجلس المحلي الاجتماعي التابع لكتائب بعبدا في الشارع نفسه وتفقده. وفي الصالون، ركب رئيس القسم السيد بطرس بركيس الحزب

ثم انتقل الدكتور كرامه الى قسم الشياح - عين الرمانة الكاتيب. وكون في سجل التشريفات الكلمة الآتية:

"احيي صمود قسم الشياح وقسم فرن الشياح منذ 13 نيسان 1970، وما اصبحا رمزا للمقاومة اللبنانية الحق من النواحي الوطنية والنظامية والاجتماعية والاخلاقية. وانكل علمنا لرفع علم الكاتيب دائما، وان نكون دائما فخورين ببناء عين الرمانة وفرن الشياح ومقاتليهم. الدكتور ابي كرامه 13 نيسان 1987".

وفي صالون القسم التي المسؤول عن المائدة فيه السيد فيليب عطاالله كلمة ركب فيها بركيس الحزب "في قلعة الصمود التي تقف بما قدمت من تضحيات على مذبذب لبنان وكانت الدرع الواقية للبنان". ثم التى الدكتور كرامه الكلمة الآتية:

## "البطيريك الجديد لتوحيد المسيحيين" حرب: سوريا غير قادرة على الحل بمعزل عن استعداد لبناني ودولي

راى النائب بطرس حرب ان سوريا "غير قادرة وحدها على حل أزمة لبنان بمعزل عن استعداد لبناني داخلي ومساعدة دولية". واعتبر ان "الحرب اللبنانية انتهت ولم يتحقق الحل"، مشيرا الى ان هذه الحرب "بنتا تاكل مخططيها ومبركيها ومنفيها". وأكد ان الاطراف اللبنانية لم يعودوا راغبين في القتال.

قال النائب حرب في حديث الى وكالة الأنباء المركزية ان الجميع "المازوني الذي سينعقد اليوم في بكري امنية خاصة" لانه سيؤدي الى انتخاب بطيريك جديد للثأفة المارونية، مع ما يعني ذلك من تسليم القيادة المعنوية والوطنية لهذه الطائفة، الى قائد جديد بعدما قدم البطيريك القديم استقالته.

اعتبر "ان وجود بطيريك قوي في بكري يهدد الزخم الى هذا الصرح الذي يستطيع ان يجمع المسيحيين على مشروع سياسي معين، خلا من استمرار التشرد على صعيد المواقف"، وقال: "ان الدور المنتظر من البطيريك الجديد خطير جدا باعتباره انه يترتب عليه نتائج اطلاق مشروع توحيد الصف المسيحي واطلاق دينامية لوضع صيغة متطورة للبنان، اذ ان نبرة بطيريك ومقاومة عمرها امد عشرين عاما، منسوبة من اجل ان نصل الى السلام المبتغى، ليس لنا وحدنا فحسب، بل من اجل الجميع، جميع اللبنانيين، في الحرية والكرامة والاحترام والسيادة والاستقلال. الكاتيب كانت ولا تزال رأس الحربة في المقاومة اللبنانية. وستستمر كذلك مناهضة مقاومة في الظروف الصعبة والنمائي الهامية واللاحقة. وفي ذلك تقوى ومضى. لن الكاتيب وجدت للدفاع عن لبنان، رسالتنا لم نبناها بعد. 13 نيسان 1987، بل قبل خمسين عاما مع الشيخ بيار (الجميل). وسنكون ابناء على نضاله وعلى القضية التي تركها لنا. وسنواصل النضال حتى الوصول الى النتيجة المحتواة والسلم الحق".

بعد ذلك دعي رئيس الحزب الى طاولة وضع عليها قالب حلوى كبير كتب في وسطه 13 نيسان تحت ابرة خضراء تحمل علم الحزب، والى جانبها بيت تحلو ازره كاتيبية. وتناول الحاضرون المربطات والتقطت الصور التذكارية.

**الى الكنيسة**

وفي الثانية عشرة توجه الدكتور كرامه والمسؤولون الحزبيين والى ابو عاصي ومجمر من الاوالي الى كنيسة مار نجر في فرن الشياح، واحتفل بالصلوة لراحة انفس ابو عاصي ورفاقه. وسط تباير امنية محدثة اختلعتا وحدة الطوبى في "القوات اللبنانية". وخطب الملا ايضا قائد الدرك الميمد انطوان نصر.

راس القياس الاب لويس افرايم، والى بعد تلاوة الانجيل عظة جاء فيها: "احتفل اليوم بالصلوة لذكرى سقوط اول شهيد للمقاومة اللبنانية همدانا وان يرحمنا. الحرب منذ ان بدأت كانت مؤامرة على المسيحيين. وبما حاولوا تعميق الحقيقة، فالحرب شدا وفي طائفة. لهذا السب فان جميع رعايا الذين غابوا طوال السنوات الاحدى عشرة هم همدانا وهمداء الوطن.

نحن نعرف ان الذين يموتون دفاعا عن بلدهم ووطنهم هم شهداء لا يموتون. لذلك في هذه الذكرى علينا ان نجد ايماننا، ولا نيكى. بل على العكس من ذلك، علينا ان نفرح لانه اصبح لدينا شهداء في السماء. هم من فوق يعملون على خلاصنا وعلى خلاص لبنان (...)

علينا نحن ان نتابع الرسالة، جميعا، خصوصا اننا اليوم في بداية الذكرى الثانية عشرة لتلاوة الشرارة الاولى للحرب من هذه المنطقة، وان نكون جميعنا موحدين، جيها وتوى امن وقوات وكتائب. وفي هذه الصلاة، ان ارى امامي الصف همدانا. الجميع هنا فليبق رزمة واحدة لا تتكسر ولا يقوى عليها احد (...)

قلصل لراحة انفس همدانا. ولنصل لربنا كي يبقى صفا واحدا وجميعا وحياتنا روحية وصحية مترامين. نقايم من همدانا ونحافظ على وحدة مواقفنا. ولنصل من اجل ذلك لسوية لبنان ونطلب بهفاهما ان تعمينا ونحمي لبنان".

بعد القياس اقيمت صلاة وضع البخور.

**VERVEINE**

ROBES DE FIANCAILLES  
ROBES DE MARIÉES

CENTRE VERDUN - CONCORDE - TEL: 254785

**مصرف لبنان**

**الاكتتاب في سندات الخزينة للجمهور**

الاصدار الاسبوعي كل يوم خميس

اصدار 17/4/1987

يتابع مصرف لبنان استقبال الراغبين في الاكتتاب في سندات الخزينة للجمهور في مركزه الرئيس (بيروت) وكافة فروعه في جونية وطرابلس وصيدا وزحلة وصور وبعلبك. وذلك بعد ظهر أيام الاثنين، والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع.

حددت الفائدة على اصدار 17/4/1987 بنسبة 18% مدفوعة سلفا على مختلف آجال السندات، اي ان الفائدة الفعلية عليها هي كالاتي:

عدد السندات	للسندات	للسنة	للسنة	للسنة
10	50,000	47,757	45,013	41,025
20	100,000	90,514	91,026	87,050
30	150,000	143,271	136,539	123,075
40	200,000	191,028	182,052	166,100

ان الحد الأدنى للاكتتاب هو 50 ألف ليرة ويمكن الاكتتاب بمبالغ اكبر شرط أن تكون مضاعف الـ 50 ألف ليرة، اي 100 ألف، 150 ألف، 200 ألف ... الخ.

**PARTIR**

Prenez vos vacances... Chez vous. Dans un décor bien à vous et des couleurs plein les yeux!

**G. Skaff & fils**  
Tissus - Moquettes - P. Peints  
Autostade Dora - Tel: 898420  
Sanyeh - Tel: 226310 - 254023

















# الدعوة والسرد اسماء مجلس شورى الدولة حول التعميم (٦٢)

ومن جهة ثانية تساعتل الدعوة التعميمية عن النافع الذي استلهمه المصرف المركزي في اتخاذه مثل هذا التعميم، ثم زعمت ان المصرف اخذ بمصر تعاميم متلاحقة وبيع على المصارف وبقائها باعلاء كخرج من المصارف لتسليمها أصبحت معلومة عن الجميع (كنا). ما هي هذه الاسماء؟ لقد كان الاولى ان تضع الدعوة التعميمية عن هذه الاسماء الوهمية حتى يتضح الخلل من هذه الاسماء، التدرج باسباب لا يتركها منه فانه تعميم لا يقصد منه الا التعميم وسوء النية.

ان اخذ التعميم المظنون فيه برمي الى اجم سوء استعمال طريقة احتساب الاحتياط الارزاق السائلة التي كانت تتخذ احتسابا بمعدل اسبوعي، فكانت هذه الطريقة تتجلى تأويل سبيلة خال بعض ايام السبوع تتوقف في التعميم وضرب العملة اللبنانية بخليل فحققت مصرف لبنان فاعلة بين تخلي جرم الاحتياط الارزاق والاحتياط الحر وقضى سعر صرف الدولار اللبنانية، بحيث كان كل دين في هذه الاحتياط يرافقه كل لسر صرف الليرة اللبنانية.

ولقد جاء التعميم المظنون فيه لصد التغيرات السائلة، ولعل من تدني جرم الاحتياط السائلة وبالتالي جعل جرم السبيلة لمنع لوء المخلص منها الى المصارف.

وهكذا يتبين لمجلسكم الموقر حقيقة السياسة النقدية والمصرفية المتبعة في التعميم المظنون فيه، فكل هذا العمل ان هذا التعميم يخرج من دائرة القرارات الخاصة بمراقبة التعميم الكرم.

وتعليق على السبب الثاني للمراجعة غير صحيح لا في الواقع ولا في القانون، وبالتالي يبقى مستوجب الرد، ثامنا، ان طلب وقف التنفيذ مردود لعدم قانونيته.

زعمت الجهة التعميمية ان هرطى طلب وقف تنفيذ التعميم المظنون فيه متوافرا ان ان تنفيذ التعميم يلحق بالمصارف المصرف كما ان المراجعة بمرتبة على اقرار جنة ومهمة (كنا).

وقبل ان نرد على هذا الزعم نود ان نلفت عينا مجلسكم الموقر الى ان تطبيق اصول المراجعة في هذه القضية تعطل في عداد التعميم المظنون في المادة ١٠٢ من نظام المحضرين.

وهو محاولة الجهة التعميمية التحاليل على القانون من اجل استصدار قرار بتقصير مهلة الجواب عن طلب التنفيذ لا ينجحها نفعاً، لان عين مجلسكم الموقر لا تغفل عن هذا التحاليل غير الجائر.

ثم ان زاعم التعميمية في تنفيذ القرار خان تبرير طلب وقف تنفيذ القرار المظنون فيه غير صحيح ولا قانونية، فكل هذا اضطررت الى ٧٧ من نظام مجلس شورى الدولة من اجل تأخير وقف تنفيذ القرار الاداري المظنون فيه ان يتبين لمجلسكم الموقر ان التنفيذ قد يلحق بالمستعدي خيرا بالغا لا يعرض بالمال.

وان الجهة التعميمية في هذه القضية هي ما سمي "جمعية المصارف لبنان" وهي شخص اعتباري لا يوجد قانونيا له مقتضى القانون فلا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به. هذا فلا غنى عن الجهة التعميمية قد اعترفت بان التعمرير الزعموع من المصارف واعضاء الجمعية.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

ان الجهة التعميمية، التي لا تعتبر الا خضعا اعتباريا بدعي الوجود، سعي التعميم المصروف المبررة صوته، بمصلحة المصارف لتسليمها المصارف. وهذا التعميم لا يمكن ان يتعمد التعميم في شره به.

مصرف لبنان، ولئن كان خضعا معتمدا من القانون العام ويتبع بالاستقلال المالي، الا انه مؤسسة ذات سلطة عليا بحكم مركزه الريادي بين مؤسسات الدولة، وقراراته تخرج عن دائرة القرارات التي تتخذها المؤسسات العامة الادارية العامة او المؤسسات العامة الاقتصادية، وانه يتبع من هذه المؤسسات والاثرات العامة بحكم طبيعة عمله وحكم السر المصرفي الذي يحيط باعماله.

وتأسيسا على ما تقدم، ان ما اعلنت به الجهة التعميمية لا يطبق على وضع مصرف لبنان الذي اولاه قانون النقد والتسليف صلاحيات واسعة جعلت منه سلطة عليا لرسم السياسة النقدية وهو لا يخضع للقواعد التي تفرقها بين القطاع العام والمؤسسات العامة الادارية.

سأبدا: ان السبب الثاني للمراجعة الرامي الى القول بان التعميم المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

زعمت الجهة التعميمية ان التعميم المظنون فيه قد اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

وقالت ان صحيح ان قانون النقد والتسليف هو المصرف المركزي صلاحيات اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة (وهذا اقرار صريح بسلطات المصارف) الا ان هذه الصلاحيات تتحدد بالغايات التي من اجلها هذه الصلاحيات، وهي التي كانت تتعرض بقانونية وصحة التعميم المظنون بطريقته ذاتها التي صدر بها التعميم.

لذلك، تكون هذه المراجعة مردودة لاعتقاد الصلة لدى متبنيها.

سأبدا: ان السبب الاول للمراجعة المظنون فيه باطل لانه اتخذ لغير الغاية التي من اجلها قول القانون المتعلقة بالاحتياط في خالفه هو سبب غير صحيح.

المسجلة على اللوائح المصورة لدى القسم المذكور بتقديم العلم والخبر بذلك ولا بالتبديل الحاصل في هيئة ادارتها.

وبما ان ذلك من شأنه ان يؤدي الى عدم كفاية حكمة والى القول، كما افادت بذلك الجهة السياسية والادارية، بان ملف الجمعية غير موجود لديها، وبالتالي بان ما سمي جمعية مصارف لبنان ليس له وجود قانوني.

V. Joris - Adm. Fasc. 170 Associations

N° 56 - Tous les changements survenus dans l'administration ou la direction, toutes les modifications aux statuts doivent faire l'objet d'une déclaration dans les trois mois de leur date. Toute déclaration tardive est considérée comme nulle.

Les statuts peuvent être modifiés librement, sous réserve du respect du quorum et de la majorité fixés par les statuts. Aucune autorisation ou approbation n'est requise (Cass. civ. 1. 69.11. 1968; Bull. civ. 1. 149; J.C.P. 69.11. 15699).

La déclaration ne saurait produire d'effet rétroactif. Nullité d'une assignation faite par un président dont la nomination n'avait été déclarée (Cass. civ. 1. 69.11. 1968; Bull. civ. 1. 149; J.C.P. 69.11. 15699).

ون من جهة ثانية، ان قرارات مصرف لبنان ليست غير قابلة للطعن ولا غير خاضعة لاية مراقبة لقرارات محكمة من قبل مؤسسة عامة اقتصادية ذات سلطة عليا بحسب، لا بل ان ما فرضه قانون النقد والتسليف على هذه المصارف يجعل من مصرف لبنان كشخص له فيه من معلومات تتعلق بالمصارف اعام الغير، ولو كان هذا مصرفا قضايا، الامر الذي يجعل قراراته يبن على كل نقد او مراقبة ولا يتعرض السر المصرفي للمفك والزلزل، وهو سر حرص المشرع على صونه والمحافظة عليه كما ان اصحاب المصارف يتسكنون به بتخذه وامر.

ولا يخفى ان المادة ١٥١ من قانون النقد والتسليف قد ألزمت المصرف المركزي وكل شخص يقضي او يكتم، بنسبة الى المصرف المذكور ان يكتم، ليس فقط السر المنشأ بل قانون ١٩٥١ المتعلق بجسيم المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

from anyone. Its decisions about monetary policy are made independently of the President, Congress, and partisan politics.

It should be emphasized, however, that the independence of the Federal Reserve is of a short-run nature only. In the long run, Congress can pass laws that the Fed must obey and the President can bring enormous pressure to bear. The System is fully aware of these possibilities and behaves accordingly. It seems a fair generalization to say that the Federal Reserve accepts the social and economic goals of its President and Congress but retains its independence in the methods it chooses to achieve these goals.

The question arises as to whether the Federal Reserve should be independent. This is a very controversial issue, with strong arguments to be made on both sides. Many people feel that just as war is too important to be left to generals, monetary policy is too important to be left to economists. As matters stand, they complain, the President is given the blame for an unpopular monetary policy but no power to change it. In campaign oratory, for example, it is common to hear that the party in power has caused high interest rates. But the truth is that no elected official has much influence over interest rates, and that the Federal Reserve has a great deal of influence.

وان المتعبر في اكام قانون النقد والتسليف، واسمها المادة ٧٠ و٧١ منه، يتسلف فورا هذه المصارف العليا التي يولها القانون لمصرف لبنان، اذ انه في مجال تعاون مع الحكومة، هو وحده الذي يرسم السياسة النقدية، وهو الذي يقم المهمة المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية الى الحكومة لتأمين انسجام الاورب من مهمته واهداف الحكومة، وهو الذي يقترح على الحكومة التدابير التي يرى ان من شأنها التأثير المبدك على ميزان المدفوعات وحركة الاسعار والمالية العامة.

G. Mahmassani: L'organisation Bancaire au Liban Lib. du Liban 1963 P. 101-102.

Investie de la mission générale de surveiller la monnaie dont la stabilité est la condition même d'un progrès économique et social durable, la Banque centrale doit, dans le cadre de cette mission, entretenir des relations continues avec le gouvernement. L'article 71 du code spécifie à cet effet que la Banque doit coopérer avec le gouvernement et le conseiller en matière de politique financière et économique, afin que soit assurée la plus grande coordination entre sa mission et les objectifs du Gouvernement.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.

المعلومات وجميع الوثائق لزماني المصرف المركزي و زبائن المصارف والمؤسسات المالية، بل ايضا ان يكتم السر المتعلق بجميع المؤسسات المذكورة ذاتها والتي يكون اطاع عليها باعتدال الى المصرف المركزي.

ولا يخفى ان هذا على ان السر المصرفي المزمع لمصرف لبنان هو موجب مردود، وتعمد، ينسب على عاتق مصرف لبنان موجب كتمان سر خاص به وتمتدح من السر المصرفي المنشأ بل قانون ١٩٥١.

ون من جهة ثالثة، واستطرادا من المراجعة مردودة لان مقدماتها، بغرض وجودها القانوني، غير ماثلة لها اصول بتقديدها.















